خطاب الوحدة الوطنية وتحديات المرحلة الانتقالية في موريتانيا

محمد ولد محمد الأمين*

■ كما هو الحال كل مرة مع أفول الأنظمة الشمولية التي تعتمد الإقصاء والتعتيم وسيلة لإرساء أسباب بقائها، مثل رحيل الرئيس الموريتاني المخلوع معاوية ولد سيد أحمد الطايع الذي احدث رجة كبيرة في المألوف السياسي في البلاد وحرك الكثير من المياه الآسنة التي تخثرت بفعل رتابة اللون الواحد الذي تربع على أفئدة الناس لأكثر من عقدين من الزمن. وكما كان متوقعا فمنذ الأسابيع الأولى لتشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة دخلت البلاد منعطفا جديدا أهم ما يميزه هو رفع سقف الحريات واعتماد الشفافية في إدارة الشأن العام فكان من البديهي أن تعود شياطين الماضي التي رماها النظام السابق في تابوت الصمت من جديد لتكسر حدود الممنوع وتفتح حوارا جديا حول القضايا الوطنية الجوهرية. وما عبارة الشياطين هنا إلا للتدليل على أن هذه القضايا ظلت تشكل تحديا مستمرا للسلطة وجموحها لنحت نفسها عبر نموذج إلهي لا يقهر ولا يتغير.

وما ان نزع غطاء التابوت حتى ظهرت شياطين الفساد والقبلية والترهل الإداري والوصولية وغيرها. إلا أن المارد الأكبر الذي لم يتوان النظام السابق عن اللجوء إلى أبشع الوسائل بما فيها التطهير العرقي لطرده من حظيرة المتداول السياسي كان ولا يزال ما يعرف محليا «بالوحدة الوطنية». ومع صعوبة تحديد متى تم تداول هذا المصطلح لأول مرة في الساحة السياسية أو الوقوف على تطوره عبر المراحل السياسية المضطربة التي مرت بها البلاد إلا أن هناك شبه إجماع على أنه يشير في عمومياته إلى العلاقة المعقدة بين المكونين العربي والإفريقي، أو بصورة أدق إلى الصراع بين النخب السياسية والإيديولوجية التي تقدم نفسها ممثلا لكلا الطرفين. ومع أن خطاب الوحدة الوطنية يحمل في طياته الكثير من القضايا التي تمس جوهر الدولة الموريتانية كالجدل المحتدم بين اللغة العربية والفرنسية وما يعنيه من اصطفاف عرقي متعلق أساسا بهوية البلاد، إلا أنه قد يمثل فرصة لإعادة تعريف المواطنة وبالتالي بناء الدولة على أسس مغايرة لما كانت عليه في العقود السابقة منذ نشأتها.

ومما لاشك فيه أن الوجود المتواتر والمكثف لخطاب الوحدة الوطنية وطرحه باستمرار من طرف النخب المثقفة والحاكمة على حد سواء يكشف الغائب والمسكوت عنه في هذا الخطاب، وهو التفرقة العنصرية والشعور بالإقصاء والتهميش على أساس الاختلاف العرقي. لهذا كانت فترات ازدهار الخطاب وذيوعه في الساحة السياسية متزامنة مع أكثر الأنظمة الحاكمة شمولية وإقصاء. بهذا المعنى، فإن ما قد يبدو طوق نجاة تحتمي به البلاد من شبح الفتنة والخوف من التمزق لا يعدو كونه في واقع الأمر خطابا تلوكه الأنظمة الحاكمة للتستر على سياساتها الإقصائية من ناحية أو أداة سياسية في يد الطرف الآخر المعارض لمواجهة الحكومة عبر التأكيد على استهدافه كعرق هامشي غير مرغوب فيه. وفي كلتا الحالتين يظل خطاب الوحدة الوطنية، في السياقات التي عرفتها البلاد، بعيدا عن التعبير عن الكلية الموريتانية وعن إجماع وطني يعطي الفرصة لجميع المكونات الاجتماعية للتعبير عن نفسها في المجال العام. المغالطة الكبرى هنا هي أن الأنظمة الشمولية لا تقبل بالرؤى المخالفة إذ هي تقوم على حقيقة واحدة مركزية ترى في الاختلاف تهديدا وفي من لا يسير في ركابها خصما وعدوا. وهي في حربها لاستئصال الخارجين عليها تجيش الشعب تحت شعار الوحدة الوطنية للوقوف ضد من يهددونه – أو من يهددونها بالأحرى. هكذا احتل نظام ولد الطايع الريادة في الحديث عن رص الصف الوطني في وجه من يخونون الوطن أو من «يشوهون سمعته»، وكانت ترسانة الخطاب المألوفة طيلة الواحد والعشرين سنة التي قضاها في الحكم لا تعني إلا ارتهان الشعب للخوف من أعداء وهميين هم بالدرجة الأولى ضحايا نظام ولد الطايع الدكتاتوري الشمولي. وكان من الضروري أن يكون تأكيد الضحايا على اختلافهم في وجه آلة الإقصاء هذه محكوما بردة الفعل وبقدر كبير من الوعي بالخصوصية العرقية التي لا تتلاءم في كثير من الأحيان مع خطاب معارض يطرح نفسه كبديل وطني للدكتاتورية.

ورغم ذلك فإن خطاب الوحدة الوطنية لا يزال له مكانه إذا أعيد فهمه بالشكل الصحيح خاصة مع تراجع الطرح الإيديولوجي كمحدد أول لهوية الأفراد وبروز ما يمكن القول إنه بداية وعي مدني يتجاوز الأطر التقليدية دون أن يكون قادرا على التحرر منها بشكل نهائي وكلي. وتأتي هذه المكانة من حقيقة أساسية وجوهرية وهي أن الاختلاف لا يعني الخلاف وأن التعدد والتنوع ليسا مرادفين للتشتت والانقسام.

بل إن النسيج الاجتماعي ليس إلا واجهة لتدافع الهويات الفردية المتحررة من ربق الخطاب الوحيد الأوحد الذي لا يعرف نفسه إلا في صراع وتنافر مع الآخر.

ففي مجتمع تراتبي تقليدي كالمجتمع الموريتاني لا يعني هذا التحرر مجرد الفكاك من خطاب الاستبداد الحاكم الشمولي كما هو الحال الآن بعد سقوط نظام ولد الطايع بل وأيضا من الخطاب العرقي الإقصائي المتربص دوما بالآخر. ذلك أن خطاب «مجتمع البيظان» العربي تماما كخطاب «المكون الإفريقي» الزنجي يبشر بالكثير من الانسجام الوهمي الذي يخفي وراءه كما هائلا من التشتت والفرقة والتناقض. ففي مجتمع البيظان كما في الأفارقة من التناقضات الداخلية والصراعات ما لا يسمح بوجود هوية واحدة مشتركة تكون محل إجماع من كافة مكونات كل منهما. وتكفي الإشارة هنا إلى أن في البيظان طبقات مسحوقة ومهمشة تماما كما في الأفارقة قد لا تفخر بالضرورة بالانتماء إلى أي من المكونين بل قد ترى فيهما وسيلة لاستدامة تهميشها وبقائها على أطراف الحظوة الاجتماعية والسياسية في فضاء لا يزال يتعاطى مع الشأن العام على أسس تقليدية صرفة. وهو ما يعني أن خطاب العرق هو في جوهره خطاب أقلية متنفذة ومسيطرة تحاول البقاء على رأس الهرم الاجتماعي عبر خلق إحساس قوي بالهوية للتعويم على التناقضات الاجتماعية داخل المكون العرقي الواحد. وهنا يلتقي الخطاب العرقي مع السلطوي في الاستنفار الدائم للهوية الجمعية الوهمية للتغطية على الاستغلال والتهميش اللذين تمارسهما الأقلية على الأغلبية سواء أكانت هذه الأقلية في سدة الحكم أم في هرم التسلسل الاجتماعي. ولئن كانت مظاهر التمرد والانشقاق قد بدأت في مجتمع البيظان بإعلان ما بات يعرف بالحراطين، وهم أحفاد العبيد القدامى، عن طرح قضيتهم المركزية المتمثلة في العبودية والتهميش الاجتماعي على الرأي العام بعيدا عن مظلة البيظان إلا أن المجتمع الإفريقي لا يزال بعيدا عن طرق تناقضاته الداخلية ومواجهتها مكتفيا بالحديث عن علاقات التأزم التي ربطته بالآخر العربي أو البيظاني، هذا على الرغم من أن المجتمع الإفريقي يحمل من التصدع والتلون الإثني والطبقي ما لا يوجد في مقابله العربي.

ولما كان خطاب الوحدة الوطنية في أبشع أوجهه مطية لنزوات الاستبداد وأداة في يد السلطة للتغطية على استهدافها لخصومها أو في أوجهه الاجتماعية تركة تقليدية غير مرغوب فيها تضع التعصب للقوم ومواجهة الآخر حاجزا أمام أي توافق وطني مثمر فإن الوقت قد حان للحديث عن مفهوم أو شعار المجتمع المدني كضامن للتعايش والاستمرارية عوضا عن شعار الوحدة الوطنية. وما يبرر هذا التحول هو أننا الآن بعد تحررنا من خطاب الاستبداد بعد سقوط نظام ولد الطايع أصبح لزاما علينا أن نتحرر من خطاب العرق والفئة الاجتماعية لندشن مرحلة الدولة الحديثة أو ما بات يعرف بالمجتمع المدني. وأول شروط الدخول في هذه المرحلة يتمثل في إعادة تعريف المواطنة عبر التحلل من الانتماءات التقليدية ممثلة في الأطر العرقية والقبلية والفئوية وحتى الطبقية وإعادة الاعتبار للفرد بصفته الوحدة الأولى والأخيرة للمجتمع. ومن جملة ما يعنيه هذا التحول هو الانتقال من الهوية القسرية التي يفرضها المجتمع على مكوناته إلى الهوية الاختيارية والطوعية والتي لن تتحقق إلا بتحرير الفرد من عبء الموروث الاجتماعي التقليدي وحلقات انتمائه التي لا تنتهي. إن رحيل ولد الطايع قذف بالكرة في مرمى المجتمع وهيئاته وأحزابه السياسية لإحداث قطيعة حقيقية وجوهرية مع دولة الاستبداد التي تدار بالقبيلة والطبقة والعرق وتوظف كافة ألوان الطيف الاجتماعي لبقائها بغية التأسيس للدولة الحديثة ومؤسساتها المدنية القائمة على تمثيل أفراد يختارونها ويزكونها عبر الآليات الديمقراطية المعروفة والمتداولة. وبالرغم من أن نبرة التفاؤل ضرورية لتفادي التشويش على المرحلة الراهنة وإحداث انتقال سلس للسلطة من الجيش إلى المدنيين إلا أن التحولات السياسية والحراك المتسارع الذي تمر به الساحة السياسية لا يبشر بالكثير في اتجاه التخلص من تركات الماضي. ويبدو أن ولد الطايع ما كاد يرحل عن السلطة حتى اندفع معارضوه وأنصاره لتقاسم تركته في سباق لاأخلاقي محموم عنوانه الوحيد هو السلطة ولا شيء غير السلطة. وبدل أن تسعى المعارضة إلى تصوير الانتصار على ولد الطايع على أنه انتصار على الفساد محدثة قطيعة نهائية على مستوى الخطاب والممارسة مع مؤسسات النظام السابق فإنها عمدت على العكس من ذلك إلى احتضان تركة الفساد لا بل والتعويل عليها لتعزيز حظوظها في الوصول إلى السلطة. فقد بات رؤساء الأحزاب السياسية الكبرى والصغيرة يفاخرون بانفتاحهم على رموز الفساد في النظام السابق وتصوير ذلك على أنه من قبيل طي صفحة الماضي في حين أن احتضان بطانة ولد الطايع هو بعينه الإبقاء على هذه الصفحة مفتوحة واغتيال أي أمل في التغيير. وقد بلغ الأمر حدا بات فيه التلفزيون الموريتاني يهب منابره من برامج حوارية وإخبارية للمفسدين السابقين للتنظير حول المستقبل السياسي وإعطاء الدروس حول الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. إن المشهد الخطابي الآن كله مكرس للتصالح مع مسلكيات النظام السابق بين أحزاب تتباهى بالإبقاء على حبل مشيمتها موصولا بشخصياته ورموزه وإعلام يمطر الرأي العام بذات الشخصيات وكأن شيئا لم يكن.

وفي هذا الفضاء الهزلي العبثي لا مناص من تراجع دور الفرد وتغيب البرامج الحزبية التي تعبر عنه لصالح التكتلات القبلية والطبقية والعرقية في عودة بائسة لأنماط العمل السياسي التي جربها الجميع خلال العشرين سنة الماضية من حكم ولد الطايع. ولا يتعلق الأمر هناك بطفرة براغماتية تقتضي التعامل المؤقت مع واقع سياسي مترد للوصول للسلطة وتغييره بعد ذلك، إذ لو كان الأمر كذلك لحافظت هذه الأحزاب على خطابها السياسي المدني وتعاطت مع الواقع كأداة انتخابية بحتة. ما يحدث هو تحول بنيوي في مسار أحزاب المعارضة وتراجع في خطابها بعدما تنازلت عن المستقبل لصالح تعقيدات الحاضر وأصبحت آلة لتكريس النفوذ بكافة السبل المتاحة مستجدية في ذلك القبيلة والعرق والطائفة وكافة القوى التي بنى عليها النظام السابق دعائمه.

لدولة الاستقلال في موريتانيا كباقي الدول العربية عيوبها وتناقضاتها المرشحة للتفاقم في غياب سلطة استبداد قوية تفرض تماسك الدولة بالقوة وعدم وجود نظام مؤسسات ديمقراطية بديلة. وبينما ميز خطاب الوحدة الوطنية مرحلة السلطة المركزية التي اختزلت الدولة في السلطة وارتهنت شروط استمرارها ببقاء النظام الحاكم فإن المرحلة الراهنة تفرض تحديات أكبر قد تزج بالبلاد في مرحلة اضطرابات خطيرة إذا لم تحسم النخب السياسية أمرها وتولي ظهرها للمرجعيات والعقليات التقليدية لبناء مجتمع مدني مركزه الفرد الذي لا يدين إلا لحقوقه ولا يؤمن بانتماء آخر لا يتحدد في إطار هذه الحقوق.

وكما استهلكت دولة الاستبداد في الوطن العربي نفسها وأخذت في التداعي هنا وهناك بفعل التدخل الأجنبي تارة والحركات التصحيحية من الداخل تارة أخرى فإن حظها لم يعد وافرا في موريتانيا كذلك. ولئن كانت نهاية هذه الدولة قد دشنت برحيل نظام ولد الطايع وتراجع خطاب الوحدة الوطنية فإن الكيان الهجين الآخذ في التشكل في المرحلة الراهنة لا يبشر بقيام مجتمع مدني على أسس سليمة مما يعني الدخول في طريق طويل وشاق قد تكثر مطباته. وقد نشهد عودة أخرى للجيش وانقلابات أخرى. فما دامت الدولة لم تحم نفسها بصمامات أمان حقيقية مثل القانون والعدل والديمقراطية فهي ستبقى فريسه لصراع القوة والساعين إلى السلطة.

* كاتب وصحافي موريتاني
Maaloum1@yahoo.fr

صدمة عشاق اسرائيل

عبد الغني بلوط*

لم أعثر على أي مصطلح آخر يعبر عن حالة «عشاق إسرائيل» ومؤيدي الزحف والحلم الكبير من النهر إلى النهر وأعداء المقاومة عربا وعجما، بعدما حطت الحرب أوزارها في لبنان (ولم تنه أطماعها) غير كلمة عبرت عنها ملامحهم وعيونهم ألا وهي الصدمة.

من شاهد صور جنرالات الحرب وهم يضعون أيديهم فوق رؤوسهم عند سماع الأخبار السيئة من ساحة المعركة، ومن سمع بحالة الجنود الصهاينة الذين اصيب أصدقاؤهم في عملية المقاومة الإسلامية خاصة في وحدة إيغوز أرقى وحدات النخبة في الجيش الصهيوني، ومن أنصت إلى خطاب بوش الأخير وهو المعهود عليه أن يقول عكس ما يدور في خلده وقال إن المقاومة انهزمت، ومن شاهد صور المستوطنين في الدولة العبرية سواء وهم يتابعون الأخبار أو حين تنتابهم حالة الرعب بقصف جديد للمقاومة، أو من تتبع أصداءهم في الشارع أو حتى في مدوناتهم على الأنترنت سيفهم ما أعنيه من أن الصدمة كان العنوان البارز لكل هؤلاء، ولكل من اعتقد أن الحرب لن تدوم غير بضعة أيام يستعيد فيها أقوى وأذكى جيش في المنطقة أسيريه ويقضي على خطر إرهابي دائم، ينتهي الأمر بهزيمة جديدة وصدمة كبيرة للشعوب العربية والإسلامية كما حدث في الحروب السابقة.

من شاهد المسيرات والمظاهرات في شوارع ليما وروما وباريس ولندن والعراق وفي اليونان وفي قلب اسرائيل وأمام سفارات الحلفاء من امريكا وبريطانيا، ومن رأى نسب الاستطلاعات المؤيدة لوزير الأركان الحربي ونظرائه تتهاوى بين صفوف محبي الحرب في اسرئيل سيفهم أن صدمة هؤلاء كبيرة، وأنهم ينتظرون من ينتشلهم من مأزق لم يتصوروا الوقوع فيه قبل شهر، وينتظرون من يعلن امام ميكروفونات القنوات التلفزية أن «النصر لهم والهزيمة للإرهاب» تخفيفا عنهم ومواساة لهم.

هل تذكرون؟ إن الجميع من عشاق أوطانهم امتزجت بين حوانحه أثناء العدوان الأمريكي على العراق مشاعر الخوف والذل بالصدمة، وقع ذلك أيضا في حرب الايام الستة، كان الكل يتمنى صمود الجيش العربي، كما كان البعض منهم يمني نفسه بصمود أول قائد عربي ضرب اسرائيل بالصواريخ، وكنا نتمنى دون الدخول في تفاصيل أخرى عن مأزق أمريكا في العراق أن يندحر الجيش الأمريكي بسرعة ويقع له ما وقع في فيتنام. هو نفس الشعور بالصدمة الذي داهم عشاق إسرائيل وهم يرون جيوشهم تنسحب تاركة الاشلاء والدبابات والمروحيات والبوارج وآثار الجنود الخائفين المصدومين. هو نفس الشعور يطفو على السطح حين يواصل المصدومون داخل إسرائيل في مهاتفتهم للأصدقاء والاقارب وفي كتابة مدوناتهم على الأنترنت ويتحدثون عن النصر الكبير والخسارة العظمى، ربحوا لأن الحرب توقفت أخيرا، وخسروا لأن جنرالاتهم كذبوا عليهم وهم ينتظرون أن يستفيقوا من هول الصدمة لمحاسبة الأشرار، بشتى الطرق لعل ابسطها بطاقة الناخب. وفي انتظار ذلك لم يخف أصحاب المدونات عشاق اسرائيل بالعالم حسرتهم لعدم النصر الموعود ولمشاهد الدمار وخيبة أمل الزعماء العرب في لبنان. لقد عرضت مدونة إسرائيلية تظهر حجم صدمتها حين تقول «أنا امرأة اسرائيلية وأم لطفلين. إن هذه الحرب في لبنان وهي حرب بليدة مثل كافة الحروب، تزهق أرواح الأبرياء– شبابا وشيوخا وأطفالا وأمهات ومدنيين وجنودا. السؤال الذي لم أجد جوابا عنه هو (لماذا؟)...لقد سئمت الحروب والمعاناة الإنسانية في هذه المنطقة. ألا أستحق حياة هنيئة وعصرية على أرض وطني؟». في المقابل كتبت مدونة مغربية أن «رئيس الحكومة اللبنانية عبر عن صوت فريد من الشجاعة التاريخية لهذا البركان في الشرق الأدنى. فقد شهد العالم كله قلب رجل «ينهار» أمام حماقة إنسانية. لقد كان صوت رئيس الوزراء اللبناني السنيورة ضاربا... في الحزن. هذه الصورة لشعب أعزل في وجه العبث الأبدي لعشاق الحرب، كانت تعبيرا عن جانب نادر من الإنسانية».

وفيما أنا أكتب هذه السطور وفيما يبحث هؤلاء عمن يصبرهم، لا تزهو المقاومة بانجازاتها لأن الحرب جولات ولأن صور الأطفال والنساء والدمار ما زالت عالقة في الأذهان، المقاومة تعتقد بالانتصار ولكنها لا ترفع شعارات النصر قبل أن يعود المهجرون إلى منازلهم، وقبل أن يبدأوا مرة أخرى في تعمير لبنان بنفس الحماس الذي دافعوا فيه عن كرامته، ثم تزهو المقاومة بنصرها.

بقي أن اقول ان كثيرين قالوا لعشاق اسرائيل من حقنا أن نغضب ونخرج للشوارع نحمل صور الحرب، ونقف أمام الظلم الصارخ الذي لا يستطيع الوديع ان يبقى على هدوئه. من تظاهر بالأمس القريب حملوا رسالة، ولم يناشدوا أحداً من الجالسين على الارائك. قال بوش وأعناق العشاق مشرئبة إليه إن المقاومة خسرت الحرب، ورد عليه أحرار العالم المهم «ألا نخسر معركة الكرامة، بورك الذين يتظاهرون لأنهم بالأقل يؤدون شهادة وقامعوهم يؤدون جحوداً»، وما أرعب العشاق وزادهم صدمة أن جماهير عدة في العالم الحر صارت مع لبنان، وكأن أحرار العالم باتوا يحملون الأرز شعارا وجبل لبنان وطنا، ومعاداة عشاق الحرب جواز سفر.

* كاتب مغربي

الأصول الأيديولوجية لآلة القتل الجمعي الإسرائيلية

د. محمد نعمة*

■ إن غزارة دماء المدنيين التي هدرها الجيش الإسرائيلي وما يزال في لبنان، إن الدمار الهائل الذي أصاب البنية التحتية، في الأبنية السكنية وفي نواحيه الاقتصادية والصناعية والاجتماعية ليس كل هذا، رغم هوله وضخامته، علامة فارقة في تاريخ هذا الجيش. إن كثافة النيران التي تطلقها فوهات الحمم الإسرائيلية ونوعيتها وخاصة المحرمة دولياً أو تلك الأكثر تطورا وفتكا والتي تستعمل حديثا في لبنان وغزة، إن قذف آلاف الأطنان من القنابل بنفس الوقت برا وبحرا وجوا ضد أهداف مدنية عديمة الحماية، ليس كل هذا بجديد في تاريخ آلة القتل الإسرائيلية الحافل «بالإنجازات». فمنذ مجزرة دير ياسين وبحر البقر وصبرا وشاتيلا وقانا الأولى ثم جنين إلى قانا الثانية والقاع والغازية والشياح وغيرها وغيرها وآلة القتل هذه لا تحيد عن مهمتها الأصلية ألا وهي: السيطرة ـ الإذلال. إن اقتلاع مليون مواطن لبناني في بضعة أيام (السيد اولمرت يعلن لصحيفة ألمانية بان هذا احد إنجازاته في الحرب)، ما هو إلا تكثيف لما يقوم به نظام القتل الإسرائيلي منذ سنوات في الضفة الغربية وغزة، من تدمير منهجي وشامل لكل مفاصل ومعالم الحياة العادية والآدمية.

إن ما تقوم به آلة القتل الإسرائيلية بحق اللبنانيين ـ ولو أنه أكثر دموية وخرابا ـ ليس إلا صورة طبق الأصل لما يحدث للفلسطينيين من حيث أن آلة القتل هذه تقوم بتخيير أعدائها بين الموت الجمعي والفردي وبين البقاء ولكن كدون البشر.

أما إذا أردنا التعمق بالأسباب الموجبة لنهم آلة القتل هذه وديمومته فاننا سنجد أنفسنا أمام الجذور التكوينية لعقيدة جيش دولة إسرائيل وهي:

1– الجذر الأسطوري: يُعرف بان اليهودية والصهيونية هما عقيدتان مختلفتان، الأولى سماوية وهي الدين التوحيدي الأول والذي يَعتبر العبور أو الهجرة أو «الانفلاش» في الأرض من قبل الشعب اليهودي كجوهره وكهويته. إن هذا العبور يعاش ويُعقلَن كعقوبة إلهية على خطيئة هذا الشعب وتمرده الأصلي وبالتالي فان الغفران لن يتم حسب التوراة إلا عبر الصلاة والتوبة. أما الثانية أي الصهيونية فهي أيديولوجية عرقية ترتكز على الأسطورة التلمودية «العودة إلى ارض الميعاد» لليهودي فقط، أي أنها تخلط الإطار الديني بالإطار البيولوجي إلى درجة أن الولادة هي التي تقرر انتماء الفرد للدولة / العقيدة وذلك حتى لو كان هذا اليهودي الفرد غير مؤمن بالعقيدة اليهودية نفسها. هذه الصهيونية كعقيدة دولة إسرائيل تسحب أصولها المفاهيمية من المرتكز النظري لمسألة القوميات ولمسالة الدولة/الأمة في القرن التاسع عشر والقائم على الفكرة السطحية الأوروبية بان «لكل اتنية أو ملة حق في بناء دولتها الخاصة». ولأجل بناء دولة إسرائيل فان الصهيونية قد دفعت اليهود للتخلي عن فكرة الدياسبورا، أو التوطن في أصقاع الأرض والبقاء في كونية تحدد اللقاء التاريخي مع الآخر وتحافظ على الإرث المشترك لعصر الأنوار. وذلك من اجل «فبركة» هوية جديدة هي خليط من شعور قومي خرافي ومن روح عسكريتاريا شبيهة بتلك العقائد القتالية التي نمت في أوروبا الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر كالفاشية أو الداروينية الاجتماعية والعرقية والتي تُرجمت في أواسط القرن العشرين ببحر من الدماء التي أغرقت اوروبا.

إذا كانت اليهودية تنادي بانفلاش اليهود في مشارق الأرض ومغاربها فان الصهيونية سعت وتسعى لحشر اليهود ووضعهم خلف جدران العزلة والانفصال عن العالم الخارجي. إن هذه العقيدة تعمل على أساس أنها «ملاذ مسلح ومحصن» ضد العالم الخارجي والذي يعاش كتهديد وجودي دائم وبالتالي فالصهيونية بتجسدها في «إسبارطة» اليهود فإنها تؤسس لليهودي الشعور بالخوف تجاه الآخر الذي يتحول إلى موضوع دائم للشبهة والريبة، وبنفس الوقت تسلحه بالشعور بالقدرة وبالسطوة. إن هذين الشعورين يعملان مع أيديولوجية التمييز بين اليهودي / غير اليهودي (غونيم) أولا والسيطرة على الآخر ثانيا، على مأسسة عقلية للحرب ودافعية نفسية دائمة لها.

2– الجذر العارضي للحداثة: إن الصهيونية تنقل اليهودي من تاريخه الروحي وتحبسه في حداثة آنية، عبر تماه حثيث بما تم إنتاجه لدى الغرب من مواضيع النزعة القومية أو الاتنية، والسيطرة وتقنيات مناهج التمدد والتوسع. وهذا ما نجده حتى في العلاقة الحميمة بين الصهيونية وحداثة الدولة الغربية من جهة وبين «عبادة» العلم وتقنياته وذلك عل حساب الثقافة والتواصل. فإذ بالمعرفة العلمية تتحول إلى ضرورة «أخلاقية» من اجل التدمير والسيطرة. هنا العلم يتادلج ثم ينتفي كونه طريقة مستقبلية وكونية وذلك كي يبدو عارضا مرضيا يعبر عن تفلت الغرائز من جهة وعن المأزق الوجودي للذات الهدامة من جهة أخرى.

في الصهيونية وأيضا في أيديولوجية الحداثة الخاضعة لعبودية الأنظمة الآلية وسيادتها إن القدرة على التدمير والتوسع تصبح وحدها معيارا تطبيقيا روتينيا لما يعرف بالتحكم الاحترافي للتقنية الحديثة، وبالتالي إن المبتغى اللاواعي لهذه الايديولوجيا يبقى ثابتاً وهو الحرب.

بواسطة الحرب التدميرية تُشبع هذه الايديولوجية رغباتها بالسيطرة وتعيد إنتاج هذيانها حول «سمو» أخلاقية التدمير. من هنا تبدأ بما يسمى في الغرب «حقبة الفراغ» الثقافي والفكري عاكسة غلبة التكنولوجيا وأيديولوجيتها على الثقافي والعلائقي المؤنسن. فمنذ الحرب العالمية الثانية ونحن نواجه نفس أيديولوجية القتل والهدم. إن ضخامة الخسائر في أرواح المدنيين (عشرات الملايين) في تلك الحرب والتي تعدت بكثير خسائر الجنود كانت نتيجة طبيعية لبدء عصر «الحرب الخاطفة» والتي لم تميز بين مدني وعسكري، بين موقع قتالي وبين تجمع سكاني. فإذ بالملايين من المدنيين يتساقطون ويموتون تحت ركام مدن بكاملها مثل مدينة كوفنتري ودرسدن وهيروشيما وناكازاكي وأيضا بمحو آلاف القرى بأكملها وبتهجير شامل للملايين من اتنيات وأعراق مختلفة على مستوى قارة بكاملها.

أما ورثة الحرب العالمية الثانية الحاليين فإنهم لم يزالوا في مسار زرع الموت والهدم الجمعيين، بحيث نجدهم وكأن ليس ثمة قطيعة زمنية ومجتمعية بين ذاك الماضي/ هناك وبين الحاضر/ هنا. كل الوسائل هي بالنسبة لهم صالحة من اجل الهدف الأوحد وهو القتل الجمعي والمبرمج.

فكل ما توصل إليه العلم والمعرفة يبدو انه لا يستقيم بفعالية وبصلاحية إلا إذا استند على جماجم الشعوب.

في آلة القتل الجمعي يوجد عامل البرمجة أو التخطيط «البارد»، بحيث أن القرار بالتصفية ليس عفويا أو انفعاليا وإنما مبرمج وهو موضوع اختبارات مسبقة علمية ورياضية. وبالتالي إن هذا القرار هو وليد أداء مؤسساتي متكامل وإن عملية اخذ القرار والتنفيذ هي مسألة متشعبة وهرمية ولكنها قصدية، أي من اجل «المسح» أو «التنظيف» العرقي أو القومي.

في خلفية آلة القتل الجمعي يوجد بالطبع أيديولوجية السيطرة والتحكم، ولكن من اجل «نجاعتها» ومن اجل إشباع هذه الأيديولوجية لا بد من وجود مُتخيل سياسي عرقي تجاه رفض الآخر والحط من إنسانيته. لأن القتل الجمعي يدخل ليس فقط في إشكالية عجز القاتل عن التكيف مع محيطه بغير آلة التدمير وإنما أيضا في إشكالية باثولوجية نفسية متجذرة في الذات القاتلة نفسها. من المؤكد بان قتل الجماعات لهو على المستوى النفسي في وضعية بارانوية فصامية بحيث أن الآخر لا يرى إلا كتهديد وجودي، كنفي للذات (الم يقل احد الإسرائيليين: إن «هذه الحرب هي حياة أو موت بالنسبة لنا»)، وبنفس الوقت كموضوع ناقص الإنسانية ودوني.

لذلك نرى القاتل وأثناء فعله يسعى جاهدا إلى تحقيق هاجسه وهو إخضاع الضحية، ودفعها على القبول بانسحاقها، وذلك كفعل حثيث لزعزعة توازن وجود الضحية ذاته.

من هنا إن ما نراه من مجازر ودمار بحق الفلسطينيين واللبنانيين يدخل بما يسمى «ثقافة الحرب الشاملة» بحيث أن السلوك الحربي يخرج من إطاره الإنساني ليدخل في إطار تعرية ونزع الانسنة عن الآخر أي بتبخيسه وبتحوله إلى دمية للوخز وللتقطيع والتي لا تستحق أية موانع أخلاقية، وبالتالي عندما يتم أيديولوجيا تخدير وتحييد الضمير بفعل غرائز التشيؤ وتحقير الآخر فان القتل يصبح سلوكا عاديا، طقسا وضرورة «أخلاقية».

* مدير مجلة «مدارات غربية» ـ باريس

لِمَ تعادي الولايات المتحدة «إيران النووية»؟

جواد البشيتي*

■ ليس الآن، وإنما بعد 5 أو 8 سنوات يصبح في مقدور إيران صنع قنبلة نووية. هذا ما يتوقَّعه، أو يفترضه، «البنتاغون»، بحسب تقرير لصحيفة «واشنطن تايمز». إيران أكدت، وما انفكت تؤكد، أنها، ولأسباب عديدة، بعضها «ديني»، لا تنوي، ولا تعتزم، صنع، أو حيازة، أسلحة نووية، وأن لا هدف لها سوى إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال إنتاجها للطاقة النووية، فالنفط والغاز إنما هما مَصْدران للطاقة سينضبان وينفدان، ولا بد، بالتالي، من اتخاذ الطاقة النووية مَصْدرا للطاقة الكهربائية.

ولإيران، بموجب القانون الدولي، حق لا جدال فيه في امتلاك كل الشروط اللازمة لإنتاجها الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية، أو لاستخدامها السلمي والمدني للطاقة النووية. إنَّ القانون الدولي، مع المعاهدات الدولية التي تلتزمها إيران، يمنعها من الاستخدام العسكري للطاقة النووية؛ ولكنه لا يمنعها، عمليا، من تطوير برنامجها النووي إلى الحد الذي يسمح لها بـ «امتلاك القدرة على صنع السلاح النووي»، وكأنَّ إيران تريد، في رسالتها النووية إلى العالم، أن تقول: لن نصنع القنبلة النووية؛ ولكننا نسعى في امتلاك القدرة على صنعها.

المجتمع الدولي، وعبر «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، يملك من «الوسائل القانونية» ما يفي بالغرض، وهو ضمان الاستخدام السلمي والمدني للطاقة النووية؛ ولكن «المشكلة النووية الإيرانية» تكمن في أنَّ الولايات المتحدة (مع إسرائيل وقوى أخرى) لا تثق بنظام الحكم الإيراني، الذي، في تقويمها له، لا رادع يردعه عن صنع وحيازة أسلحة نووية، وعن جعلها امتدادا لخطابه السياسي «الشرِّير»، في استخدامه لها والإفادة منها. ولكن، دعونا ننظر إلى «المشكلة النووية الإيرانية» من خلال عيون «المصالح الإستراتيجية الحقيقية» للولايات المتحدة.

ليس للولايات المتحدة من مصلحة في أن تتمكَّن إيران من جعل الكهرباء المنتجَة من الطاقة النووية أساسا لاقتصادها المدني، فالقوة العظمى في العالم، ولو تأكدت أنَّ إيران لن تصنع، ولن تملك، القنبلة النووية، تقف ضد هذا المسعى الإيراني السلمي. أما السبب فهو أن الولايات المتحدة تريد لإيران، الغنية بالنفط والغاز، والمطلة على مضيق هرمز، والمجاوِرة لأهم مَصْدر للثروة النفطية العالمية في العراق، وفي الدول العربية في الساحل الغربي للخليج، وفي بحر قزوين، أن تظل في تبعية اقتصادية استراتيجية، وشبه تامة، ودائمة، لصادراتها من النفط والغاز، فليس ثمة ما هو أخطر، بمعيار المصالح والأهداف الاستراتيجية للقوة العظمى في العالم، من أن يقلِّل «الخصم»، الإيراني وغير الإيراني، من حاجته الاقتصادية إلى سلعة كمثل النفط والغاز في وقت تشتد وتعظم حاجة العالم (والولايات المتحدة أيضا) إليها، فهذا الفرق في حجم «الحاجتين» هو ما يغري «الخصم» باستخدام نفطه، وموقعه في الخريطة النفطية العالمية، سلاحا سياسيا ـ استراتيجيا.

هذا «الخصم» سيملك، عندئذ، القدرة على خلق أزمة نفطية عالمية تنزل عليه هو بردا وسلاماً. إنَّ النفط يجب أن يظل سلاحا اقتصاديا وسياسيا استراتيجيا في يد واحدة فحسب هي يد الولايات المتحدة؛ واحتكار السلاح إنَّما هو الوجه الآخر لنزع السلاح من يد الخصم.

أذْكُر في هذا الصدد أن دمشق، في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، أبدت استعدادا لقبول أن يمر «أنبوب السلام الاقليمي المائي التركي» في أراضيها؛ ولكنها رفضت استخدامه في تلبية حاجة سورية إلى الماء الصالح للشرب. ولكم أن تتصوَّروا المعاني الإستراتيجية الكامنة في هذا الرفض، وفي ذاك القبول.

إيران قد تنتقل، في طموحها النووي، من الاستخدام السلمي والمدني للطاقة النووية إلى الاستخدام العسكري، أي أنها قد تصنع وتملك القنبلة النووية بعد امتلاكها القدرة على صنع السلاح النووي. وليس في «الدين» ما يمنعها منعا مطلقا من التحولُ إلى قوة نووية عسكرية، ففي العقيدة الدينية الإسلامية ينبغي للمسلمين أن «يرهبوا» عدو الله وعدوهم بأن يعدوا لهذا العدو ما يستطيعون من قوة. وغني عن البيان أن «إرهاب» العدو لا يختلف في معناه عن «الردع النووي»، فالسلاح النووي هو في المقام الأول ليس للاستعمال وإنما للردع.

إذا صنعت إيران القنبلة النووية فلن تصنعها قبل أن تصنع وتملك ما يكفي من وسائل نقلها التي أهمها «الصواريخ». والقنبلة النووية الإيرانية مع الترسانة الصاروخية تستمد أهميتها الاستراتيجية من إيران بصفة كونها دولة غنية بالنفط والغاز، ومن مجاورتها لأهم مصادر الطاقة النفطية في العالم، ومن كونها مطلة على مضيق هرمز، وعلى مقربة من إسرائيل بما تعنيه استراتيجيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ومن كونها مجاورة للوجود العسكري الكبير للولايات المتحدة في العراق ذي الأهمية النفطية (والسياسية) الاستراتيجية.

العراق، بمقاومته العسكرية العربية السنية، هو الذي أضعف كثيرا الولايات المتحدة في نزاعها النووي مع إيران، فلو لم تُمْنَ فيه تجربة الغزو والاحتلال بالفشل لتجرأت الولايات المتحدة على القيام بالتجربة ذاتها في إيران. ولا شك في أنَّ هذا التجرؤ قد تلاشى بعد، وبفضل، الإخفاق العسكري البري الإسرائيلي الكبير في جنوب لبنان. ولم يبقَ لدى الولايات المتحدة، بالتالي، من خيار عسكري سوى خيار «الحرب عن بُعْد»، والذي ثَبُت وتأكد عجزه عن الإتيان بـ «نصر عسكري»، فـ «نصر سياسي»، للذي يأخذ به.

الولايات المتحدة تدرك خيرا من سواها ما يعنيه استراتيجيا وجود قنبلة نووية إيرانية في جوار أهم المصادر للطاقة النفطية في العالم، ففي مناخ نووي كهذا لا بد للنفط من أن يختلف كثيرا لجهة الإنتاج والتصدير والأسعار.. ولجهة القواعد السياسية والاستراتيجية للعبته الدولية.

إنَّ السؤال الذي ينبغي لإدارة الرئيس بوش إجابته بقليل من الجنون، وبكثير من التعقُّل، هو الآتي: كيف لها أن تَحُول، بوسيلة غير الحرب، بين «إيران النووية» وبين صنعها وامتلاكها للقنبلة النووية؟ توصُّلا إلى إجابة كهذه، ينبغي لها أولا أن تقر بحق إيران في الاستخدام السلمي والمدني للطاقة النووية؛ ثمَّ ينبغي لها أن تغري إيران، سياسيا واقتصاديا، بالبقاء دولة لا تصنع القنبلة النووية وإنْ امتلكت القدرة على صنعها.

«العقوبات» ليست بالسلاح المجدي لجهة منع إيران من المضي قُدُما في برنامجها النووي؛ أماَّ «الحرب عن بُعْد» فلن تأتي إلا بنتائج تذهب بما توقَّعته وأرادته واستهدفته الولايات المتحدة.

قد تجنح الولايات المتحدة، إذا ما جنحت للتعقُّل والحكمة، لحلٍ يقوم على «توازُن المصالح» بينها وبين إيران، التي في هذه الحالٌ ستكون الفائز الأكبر. أما «الخاسرون» فأصغرهم إسرائيل، وأكبرهم العرب، الذين في ليلتهم الظلماء سيفتقدون البدر العراقي!

لقد صنعنا بأيدينا، وبـ «التعاون» مع دولنا وحكوماتنا، كل أسباب عجزنا القومي الشامل.. عجزنا عن إنشاء وتطوير علاقة سليمة مع الولايات المتحدة، أكانت علاقة صداقة أم علاقة عداء، وعجزنا عن جعل «الحجم النفسي» لإسرائيل، أي حجمها في نفوسنا، مساوٍ لـ «حجمها الواقعي»، وعجزنا عن إنشاء وتطوير بنية تحتية للانتماء القومي، وعجزنا عن التمثُّل بـ «إيران النووية»، والذي منه، ومنه فحسب، نبتني عداءً عربيا لإيران، فمتى كان لـ «العداء المفيد» مَصْدَرٌ كهذا؟!

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن